

المحاضرة الأولى: نشأة وتطور النظام الاقتصادي الدولي

مقدمة

تعد كيفية تنظيم العالم لعلاقاته الاقتصادية من أكثر الأسئلة أهمية وإثارة للجدل في الاقتصاد السياسي. فالنظام الاقتصادي الدولي — الذي يُفهم كونه مجموعة القواعد والمعايير والمؤسسات وعلاقات القوة التي تضبط التدفقات العابرة للحدود للسلع ورؤوس الأموال والعمالة والمعرفة — ليس أمراً طبيعياً أو حتمياً. بل هو، كما جادل "روجي" (1982)، "نظام دولي" مغروس في أغراض اجتماعية محددة وتدعمه تكوينات معينة من القوة.

لقد ركز المؤرخون الاقتصاديون، مثل باري آيكنغرين (1996) وتشارلز كيندلبرجر (1986)، على دور الهندسة النقدية وقوة الهيمنة في تحديد استقرار الترتيبات الدولية. بينما استكشف علماء العلاقات الدولية، من روبرت جيلبين (1987) إلى روبرت كوهين (1984)، كيف تتوسط المؤسسات في مصالح الدول وتقلل تكاليف المعاملات في ظل غياب حكومة عالمية. ومؤخراً، سلط علماء الاقتصاد السياسي النقدي الضوء على قوة الطبقة، والتحول المالي، والطابع الأمريكي الخاص لحكومة الاقتصاد في مرحلة ما بعد الحرب.

ومن خلال تتبع تطور النظام الاقتصادي الدولي يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية:

- بروز اقتصاد "عالمي-أولي" تحت الهيمنة البريطانية (نحو 1815-1914).

- فترة ما بين الحربين المضطربة وتسوية "كينز-الليبرالية" في بريتون وودز (1944).

- مرحلة التحول بعد عام 1971 نحو العولمة النيوليبرالية القائمة على "الأسواق المالية".

1- بلورة الاقتصاد العالمي-الأولي تحت الهيمنة البريطانية (1815-1914)

وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

1-1- المبادئ الميركانتيلية والتحول نحو التجارة الحرة

أي سرد للنظام الاقتصادي الدولي الحديث لا بد أن يبدأ بالعالم الذي سبقه. فمنذ القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر، كان الإطار السائد لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية هو المذهب التجاري، وهو مجموعة من المبادئ والممارسات غير المتماسكة التي ربطت الثروة الوطنية بتراكم المعادن النفيسة، وتعاملت مع التجارة الدولية كساحة تنافسية ذات محصلة صفرية. وبموجب الترتيبات التجارية، استخدمت الدول الأوروبية التعريفات الجمركية، وشركات التجارة الاحتكارية، والاستغلال الاستعماري، وقوانين الملاحة لتوجيه فوائض التجارة نحو المركز. وقد جسّد قانونا الملاحة البريطانيان لعامي 1651 و1660، اللذان اشترطا أن تتم التجارة مع المستعمرات الإنجليزية بسفن إنجليزية، هذا المنطق.

وكان الانتقال من المذهب التجاري تدريجياً، ومثيراً للجدل، وذا طابع سياسي عميق. قدّم كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث (1776) نقدًا فكريًا مؤثرًا، إذ جادل بأن "اليد الخفية" للأسواق التنافسية - لا اليد الظاهرة للتنظيم التجاري - هي المحرك الحقيقي للازدهار. لكن لم تكن الأفكار وحدها هي التي دفعت هذا التحول. فقد أدى التصنيع السريع لبريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر إلى خلق مصالح محلية قوية - من مصنّعين وتجار، ولاحقًا عمال صناعيين - استفادت من انخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة وتوسع أسواق التصدير.

وشكّل إلغاء قوانين الذرة عام 1846، بعد حملة طويلة ومريرة في كثير من الأحيان شنتها رابطة مناهضة قوانين الذرة، نقطة تحول حاسمة. وكما جادل كيندلبرغر (1975) بشكل مؤثر، فإن استعداد بريطانيا لفتح سوقها المحلية من جانب واحد - بدلاً من السعي إلى تنازلات متبادلة - عكس موقعها الهيكلية كقوة صناعية مهيمنة في العالم، والتي كانت أقل خوفًا من المنافسة الأجنبية من أي دولة أخرى. مثّلت معاهدة كوبدن-شوفالييه مع فرنسا في عام 1860، والتي أنشأت بند الدولة الأكثر تفضيلاً (MFN) الذي انتشر من خلال الدبلوماسية التجارية الأوروبية، أول تقريب لنظام تجاري دولي ليبرالي حقيقي.

1-2- معيار الذهب الكلاسيكي كبنية نقدية

اكتمل تحرير التجارة، بل وساهم فيه بشكل كبير، ظهور معيار الذهب الكلاسيكي كنظام نقدي مهيمن في أواخر القرن التاسع عشر. وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، ربطت معظم الاقتصادات الصناعية الكبرى عملاتها بالذهب، بشكل رسمي أو غير رسمي، بأسعار صرف ثابتة،

مما أدى إلى إنشاء نظام أسعار صرف ثابتة سهّل توسع التجارة والاستثمار الدوليين. وكانت بريطانيا تعتمد معيار الذهب بحكم الأمر الواقع منذ إعادة تقييم إسحاق نيوتن غير المقصودة للفضة عام 1717، ومنحت مركزية الجنيه الإسترليني في التمويل الدولي بنك إنجلترا دورًا بارزًا في إدارة النظام ككل.

وتصورت النسخة المثالية لمعيار الذهب في الكتب الدراسية آلية تعديل تلقائية: حيث تؤدي العجوزات التجارية إلى تدفقات الذهب إلى الخارج، مما يؤدي إلى انكماش المعروض النقدي، وخفض الأسعار، واستعادة القدرة التنافسية، وإعادة التوازن التجاري - وهي ما يُعرف بآلية "السعر-العملة-التدفق" المرتبطة بديفيد هيوم. أما في الواقع، فقد عمل النظام بشكلٍ مختلف تمامًا. كما بين كينز (1930)، ولاحقًا مؤرخون اقتصاديون مثل باري إيشنغرين (1992)، فقد أُديرت عملية التكيف الاقتصادي من خلال تدفقات رأس المال الدولية وتعاون البنوك المركزية بقدر ما أُديرت من خلال انكماش الأسعار المحلية. وقد اضطلع بنك إنجلترا، انطلاقًا من موقعه المتميز في قلب منطقة الجنيه الإسترليني، بدور شبه هيمني في تحقيق الاستقرار، وإن لم يكن لديه أي تفويض رسمي بذلك.

وشهدت الفترة من 1870 إلى 1914 توسعًا هائلًا في التكامل الاقتصادي الدولي بكل المقاييس. وبلغت التجارة العالمية، كنسبة من الناتج العالمي، مستويات لم تُتجاوز حتى ثمانينيات القرن العشرين. وتدفقت الاستثمارات الأجنبية، ومعظمها بريطانية، بكميات هائلة إلى الأمريكتين وآسيا وأفريقيا وأستراليا، ممولة للسكك الحديدية والمناجم والتنمية الزراعية، وإن كان ذلك بشروط غالبًا ما رسّخت التبعية بدلًا من تعزيز التصنيع المستقل. هاجرت العمالة على نطاق واسع، حيث هاجر حوالي 55 مليون أوروبي إلى العالم الجديد بين عامي 1850 و 1914 .

1-3- الاقتصاد السياسي للعولمة الأولى قبل الحربين العالميتين

ناقش المؤرخون والاقتصاديون بشدة ما إذا كانت هذه "العولمة الأولى" مفيدة في مجملها. جادل أورورك وويليامسون (1999)، في دراسة كمية هامة، بأن تقارب أسعار عوامل الإنتاج بين العالم القديم والجديد كان مدفوعًا في المقام الأول بالهجرة الدولية وتدفقات رأس المال، وليس بالتجارة. بينما جادل آخرون، بمن فيهم ويليامسون (2011)، بأن فرض التجارة الحرة على الأراضي المستعمرة

وشبه المستعمرة من خلال الموانئ التجارية، و"المعاهدات غير المتكافئة"، والغزو المباشر، أدى بشكل منهجي إلى تراجع الصناعة في اقتصادات كان من الممكن أن تسلك مسارات تنموية أكثر ملاءمة لسكانها.

ولا يزال تحليل بولاني الكلاسيكي (1944) في كتابه "التحول الكبير" مرجعًا لا غنى عنه في هذا السياق. جادل بولاني بأن محاولة بناء مجتمع سوقي ذاتي التنظيم - على الصعيدين الوطني والدولي - كانت في جوهرها تقوض نفسها بنفسها، لأنها تعاملت مع الأرض والعمل والمال كسلع وهمية، وفصلت بشكل منهجي علاقات السوق عن المؤسسات الاجتماعية التي حكمتها تاريخيًا. وبناءً على هذا التفسير، لم يكن رد الفعل العنيف ضد اضطرابات رأسمالية القرن التاسع عشر - والذي تجلى في الحركات العمالية والاحتجاجات الزراعية وردود الفعل القومية - انحرافًا غير عقلاني عن التقدم الليبرالي، بل كان دفاعًا اجتماعيًا مفهومًا ضد التشييء. وكانت الاضطرابات السياسية التي بلغت ذروتها في الحرب العالمية الأولى، متجذرة، جزئيًا على الأقل، في هذه التناقضات.

2- الكارثة، الإصلاح، وتسوية بريتون وودز (1914-1945)

وقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الأحداث التي عجلت بانتهاء النظام الاقتصادي الأولي السابق، على خلفية الحربين العالميتين الأولى والثانية، وصولاً إلى مرحلة الإصلاح بعد مؤتمر بريتون وودز.

2-1- انهيار النظام الاقتصادي خلال فترة ما بين الحربين

أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى 1914 إلى تعليق العمل بمعيار الذهب فورًا، وتفتت الاقتصاد المتكامل الذي كان قائمًا قبل الحرب. وكانت الحرب نفسها بمثابة تحول اقتصادي جذري من نواحٍ عديدة: فقد دمرت رأس المال المادي، وأودت بحياة جيل كامل من العمال أو شوهتهم، وزعزعت استقرار العملات الأوروبية، ونقلت مطالبات مالية ضخمة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة، وأحدثت موجة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي أسفرت عن ثورات في روسيا وألمانيا والنمسا-المجر وغيرها. أما اتفاقية السلام في فرساي عام 1919، التي تشكلت بفعل المصالح الوطنية المتضاربة والتعويضات العقابية المفروضة على ألمانيا، فقد خلقت ظروفًا وصفها كينز (1919) بدقة بالغة بأنها غير عقلانية اقتصاديًا ومتفجرة سياسيًا.

وشهدت عشرينيات القرن العشرين سلسلة من المحاولات لإعادة النظام الاقتصادي الدولي الذي كان قائماً قبل الحرب، والتي باءت جميعها بالفشل. تطلّبت محاولة العودة إلى أسعار الذهب قبل الحرب -وهي سياسة دافع عنها بنك إنجلترا ووزارة الخزانة البريطانية بحماس- انكماشاً محلياً حاداً أدى إلى بطالة جماعية في بريطانيا حتى قبل الكساد العالمي. وأثبتت الولايات المتحدة، التي أصبحت آنذاك أكبر دولة دائنة في العالم، عدم رغبتها في تحمّل مسؤوليات الهيمنة التي لم تعد بريطانيا قادرة على الوفاء بها: الإقراض بسخاء في الأزمات، واستيعاب الواردات من الدول التي تعاني من عجز في الميزانية، وتنسيق السياسة الاقتصادية الدولية. وفي صياغة كيندلبرغر (1986) الشهيرة، كان الاقتصاد العالمي في عام 1929 "يفتقر إلى عامل استقرار" -قوة مهيمنة لديها الرغبة والقدرة على توفير المنافع العامة اللازمة للاستقرار النظامي.

وكانت النتيجة الكساد الكبير، الذي تفاقم بشكل كارثي بين عامي 1929 و1933. فقد انهار الإنتاج الصناعي بمقدار الثلث في الولايات المتحدة وألمانيا؛ انكمش حجم التجارة العالمية بنحو 65% من حيث القيمة بين عامي 1929 و1932 (ماديسون، 2001). وقد فاقم نظام معيار الذهب الدولي الصدمة الأولية في الطلب، إذ أجبر الدول على تبني سياسات نقدية انكماشية لحماية أسعار صرف عملاتها مقابل الذهب، مما أدى إلى انتشار الانكماش عالمياً. كما ساهم قانون سموت-هاولي للتعريفات الجمركية لعام 1930، الذي رفع رسوم الاستيراد الأمريكية إلى مستويات غير مسبوقة تاريخياً وأثار إجراءات انتقامية في جميع أنحاء العالم، في زيادة تقييد التجارة الدولية. وبحلول عام 1933، انهار نظام معيار الذهب فعلياً، ليحل محله نظام فوضوي من تخفيضات قيمة العملات التنافسية، واتفاقيات التجارة الثنائية، وضوابط الصرف.

2-2- تصميم نظام اقتصادي عالمي جديد: بريتون وودز 1944

شكّلت التجربة الكارثية لفترة ما بين الحربين العالميتين -الكساد الاقتصادي، والتطرف السياسي، والحرب العالمية الثانية في نهاية المطاف -الدافع والمادة الفكرية اللازمة لتصميم نظام اقتصادي

دولي جديد. وقد تشكّلت المفاوضات التي تُوّجت باتفاقية بريتون وودز في يوليو 1944، قبل كل شيء، بفعل العزم على تجنب تكرار أخطاء عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. تنافست رؤيتان في بريتون وودز، تجلّتا بوضوح في الخطط المتنافسة لجون ماينارد كينز، ممثل بريطانيا، وهاري ديكستر وايت، ممثل الولايات المتحدة.

تصوّرت خطة كينز لاتحاد المقاصة الدولي نظامًا متعدد الأطراف حقيقيًا، حيث يقع ضغط التكيف بشكل متساوٍ على الدول ذات الفائض والدول ذات العجز، ويُموّل بعملة دولية جديدة ("بانكور") تصدرها مؤسسة فوق وطنية. كانت خطة وايت أقل جذرية وأكثر حرصًا على حماية المصالح والسيادة الأمريكية، لكنها تشترك في الالتزام بالمؤسسات متعددة الأطراف وأسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل. وكانت الاتفاقية النهائية، التي تعكس الهيمنة المالية الأمريكية، أقرب بكثير إلى رؤية وايت. فقد أنشأت صندوق النقد الدولي لتوفير تمويل قصير الأجل لميزان المدفوعات، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل التنمية طويلة الأجل، ونظامًا لأسعار الصرف الثابتة المرتبطة بالذهب من خلال الدولار.

والأهم من ذلك، أن اتفاقية بريتون وودز رسّخت ما أسماه روجي (1982) "الليبرالية المدمجة" - وهو حل وسط بين أهداف التكامل الاقتصادي الدولي والاستقرار الاجتماعي المحلي، والتي أثبتت استحالة التوفيق بينها في فترة ما بين الحربين. وعلى عكس معيار الذهب، سمح نظام بريتون وودز بفرض ضوابط على رأس المال ومنح الحكومات استقلالية نقدية كافية لاتباع سياسات التوظيف الكامل محليًا، حتى مع التزامها في الوقت نفسه بقابلية تحويل الحساب الجاري وتحرير التجارة متعددة الأطراف. جادل روجي بأن هذا التوافق الليبرالي المتأصل هو ما أعطى النظام ما بعد الحرب طابعه المميز وشرعيته الاجتماعية.

3- من بريتون وودز إلى العولمة النيوليبرالية (1945-2000)

تمثل هذه المرحلة تحولات جوهرية في النظام الاقتصادي العالمي، حيث انتقل العالم من نظام مالي دولي مستقر ومُنظّم إلى نظام يعكس قيم وسياسات العولمة النيوليبرالية. يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى المحطات الرئيسية التالية:

3-1- نظام بريتون وودز (1944-1971) والعصر الذهبي لما بعد الحرب العالمية الثانية

أسس مؤتمر بريتون وودز في 1944 نظامًا ماليًا دوليًا جديدًا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ربطت العملات بالدولار الأمريكي الذي كان قابلاً للتحويل إلى الذهب.

كما أنشئت مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدعم استقرار الاقتصاد العالمي وتمويل إعادة الإعمار. وقد ساعد هذا النظام على تحقيق نمو اقتصادي عالمي واستقرار نسبي في أسعار الصرف خلال العقدين التاليين.

كان ربع القرن الذي أعقب مؤتمر بريتون وودز، وفقاً للعديد من المقاييس، فترة استثنائية من النجاح الاقتصادي الدولي. فقد شهدت الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة معدلات نمو مستدامة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في أوروبا الغربية بنحو 4% سنوياً بين عامي 1950 و1973 (ماديسون، 2001). وظلت البطالة منخفضة، والتضخم معتدلاً، وتم توزيع مكاسب الإنتاجية على نطاق واسع من خلال ارتفاع الأجور الحقيقية وتوسع دول الرفاه. ونمت التجارة الدولية بسرعة، بفضل جولات متتالية من تخفيض الرسوم الجمركية بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، التي انبثقت عن المحاولة الفاشلة لإنشاء منظمة التجارة الدولية في الفترة 1947-1948 (إروين، مافرويديس، وسايكس، 2008).

ومع ذلك، كان أداء النظام النقدي لبريتون وودز، منذ البداية، أكثر هشاشة مما كان يأمله واضعوه. كانت المشكلة الأساسية ما يُعرف بـ"معضلة تريفين"، التي حددها الخبير الاقتصادي روبرت تريفين (1960): فقد كان الدولار الأمريكي بمثابة العملة المحلية للولايات المتحدة والعملة الاحتياطية الدولية الرئيسية في آنٍ واحد، إلا أن توفير سيولة كافية بالدولار لاقتصاد عالمي متنامٍ كان يتطلب من الولايات المتحدة تسجيل عجز مستمر في الحساب الجاري، الأمر الذي كان من شأنه أن يُتَوَّض الثقة في قابلية تحويل الدولار إلى ذهب. ومع استمرار الانتعاش الاقتصادي في أوروبا واليابان، وتضاؤل احتياطيات الذهب الأمريكية مقارنةً بالتزامات الدولار القائمة، ازداد هذا التناقض الهيكلي حدةً.

3-2- صدمة نيكسون: انهيار نظام بريتون وودز والتحول الاقتصادي (1971-1980)

انتهى نظام بريتون وودز في 15 أغسطس/آب 1971، عندما علّق الرئيس ريتشارد نيكسون من جانب واحد قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فيما عُرف بـ"صدمة نيكسون". لم يعكس هذا القرار، الذي اتُخذ دون استشارة مسبقة مع الحلفاء، ضغوط ميزان المدفوعات على غرار ما طرحه تريفين خلال ستينيات القرن الماضي فحسب، بل عكس أيضًا الضرورات السياسية المحددة لحرب فيتنام، وبرامج المجتمع العظيم، والدورة الانتخابية. وحاولت اتفاقية سميثسونيان اللاحقة في ديسمبر 1971 إعادة التفاوض على أسعار صرف ثابتة، لكن النظام أثبت عدم استدامته، وبحلول عام 1973، كانت العملات الرئيسية تُبخر عكسيًا.

لم يُفضِ إنهاء نظام بريتون وودز إلى الفوضى الاقتصادية التي خشي منها الكثيرون، ولكنه غير النظام الاقتصادي الدولي بطرق أثبتت أنها بالغة الأهمية. فقد مكّنت أسعار الصرف العائمة، إلى جانب التفكير التدريجي لضوابط رأس المال الذي تسارع خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، من توسع هائل في الأسواق المالية الدولية. شهد سوق اليورو دولار، الذي بدأ بالتطور في أواخر الخمسينيات كسوق للودائع المقومة بالدولار والمودعة خارج الولايات المتحدة -جزئياً للتهرب من التنظيم المالي الأمريكي -نمواً هائلاً بعد عام 1971. وبحلول التسعينيات، تجاوز حجم التداول اليومي في أسواق الصرف الأجنبي العالمية قيمة التجارة الدولية أضعافاً مضاعفة.

وبذلك بدأت فترة من تقلبات أسعار الصرف وتغيرات اقتصادية جذرية، مع أزمات نفطية وتضخم مرتفع. كما ازداد الضغط على الحكومات لتبني سياسات اقتصادية جديدة لمواجهة التضخم والركود.

3-3- صعود النيوليبرالية وسياسات التحرير الاقتصادي (1980-2000)

لقد أدت صدمات أسعار النفط في عامي 1973 و 1979، والتي نظمتها منظمة أوبك، إلى توليد فوائض هائلة من "البترودولار" تم إعادة تدويرها من خلال البنوك الدولية في شكل قروض لحكومات البلدان النامية. وعندما رفع رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بول فولكر أسعار الفائدة بشكل حاد في الفترة 1979-1980 - الأمر الذي أدى إلى ركود عالمي وارتفاع كبير في قيمة الدولار - أصبحت هذه الديون المقومة بالدولار غير مستدامة. كان إعلان المكسيك في أغسطس 1982 أنها غير قادرة على خدمة ديونها الخارجية بمثابة بداية لأزمة ديون دامت عشر سنوات وانتشرت عبر

أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأجزاء من آسيا، وكانت لها عواقب مدمرة على مستويات المعيشة والتنمية البشرية في البلدان المتضررة.

تم تنظيم الاستجابة الدولية لأزمة الديون في المقام الأول من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما جعل الإقراض مشروطاً بتبني حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي أصبحت مقننة باسم "إجماع واشنطن" -وهو مصطلح صاغه الاقتصادي جون ويليامسون (1990). تمثل الوصفات السياسية العشر لإجماع واشنطن -الانضباط المالي، والإصلاح الضريبي، وتحرير أسعار الفائدة، وأسعار الصرف التنافسية، وتحرير التجارة، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، والخصخصة، وإلغاء القيود التنظيمية، وتأمين حقوق الملكية -برنامجاً نيوليبرالياً متماسكاً أعطى الأولوية لكفاءة السوق على العدالة التوزيعية والمصادقية المالية الخارجية على الاستقرار الاجتماعي المحلي.

لقد تعرض إجماع واشنطن لنقد تجريبي ومعيارى واسع النطاق. يرى رودريك (2006) أن التطبيق التبسيطي لقوالب السياسة العالمية يتجاهل الشروط المؤسسية المسبقة الخاصة بالسياق لتحقيق التنمية الناجحة، في حين أن ستيغليتز (2002)، بالاستناد إلى تجربته ككبير الاقتصاديين في البنك الدولي، قام بتوثيق الآثار الضارة للتحرير السريع لحساب رأس المال والتكشف المالي غير المناسب في البلدان النامية. وتشير الأدلة المقارنة من شرق آسيا، حيث حققت الدول التي حافظت على سياسات صناعية نشطة وأدارت تدفقات رأس المال نمواً مستداماً، إلى أن إجماع واشنطن لم يكن قائماً على أساس جيد من الناحية التجريبية ولم يكن محايداً سياسياً.

شهدت هذه الفترة تصاعد السياسات النيوليبرالية التي تدعو إلى تقليل دور الدولة في الاقتصاد، وتحرير الأسواق، وتشجيع المنافسة الحرة. كما قاد رؤساء مثل رونالد ريغان ومارغريت تاتشر هذه السياسات، التي شملت خصخصة الشركات الحكومية، خفض الضرائب، تخفيف القيود على التجارة والاستثمار. وق توسعت العولمة الاقتصادية بظهور اتفاقيات تجارية دولية وإقليمية، مثل إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995. علاوة على ذلك زادت حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، وأصبح الاقتصاد العالمي أكثر ترابطاً وتبادلية.

4-النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: التعددية، الأزمات، والتحول

بحلول القرن الحادي والعشرين، أصبح النظام مالياً بامتياز وعابراً للحدود عبر سلاسل القيمة العالمية. إلا أن الأزمة المالية العالمية (2007-2009) كشفت عن هشاشة جوهرية في هيكل التمويل النيوليبرالي.

4-1-بنية العولمة النيوليبرالية

وبحلول مطلع القرن الحادي والعشرين، كان النظام الاقتصادي الدولي قد تحول بشكل جذري من النظام الليبرالي المتأصل في عقود ما بعد الحرب. تم تحرير التجارة بشكل كبير من خلال جولة أوروغواي (1986-1994) وإنشاء منظمة التجارة العالمية في عام 1995، والتي وسعت الضوابط المتعددة الأطراف إلى ما هو أبعد من تجارة السلع إلى الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار. وكانت تدفقات رأس المال غير مقيدة إلى حد كبير عبر الاقتصادات الكبرى. وتم تنظيم الإنتاج بشكل متزايد من خلال سلاسل القيمة العالمية التي توجد فيها مراحل مختلفة من التصنيع في بلدان مختلفة وفقاً للميزة النسبية، مع قيام الشركات عبر الوطنية بالتنسيق عبر الحدود بطرق أدت إلى إجهاد قدرة الأطر التنظيمية الوطنية.

وقد شهد النظام المالي تحولاً جذرياً بشكل خاص. وقد أدى إلغاء القيود التنظيمية المالية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة - الذي اتسم بقانون جرام-ليثس-بليلي لعام 1999، والذي ألغى قيود عصر الكساد على الأعمال المصرفية، و"الانفجار الكبير" في المملكة المتحدة في عام 1986 - إلى ظهور تكتلات مالية هائلة وانتشار الأدوات المالية المعقدة، بما في ذلك الرهن العقاري المورقة، والتزامات الديون المضمونة، ومقايضات العجز عن سداد الائتمان. بلغت التدفقات المالية عبر الحدود أحجاماً غير عادية: فقد تجاوز إجمالي تدفقات رأس المال بين الاقتصادات المتقدمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنوات التي سبقت أزمة عام 2008.

4-2-الأزمة المالية العالمية وتداعياتها

كانت الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2009، والتي اندلعت بسبب انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة وما تلا ذلك من مصادرة الإقراض الدولي بين البنوك، تمثل أخطر اضطراب في النظام الاقتصادي الدولي منذ الكساد الكبير. لقد كشفت الأزمة عن نقاط ضعف

جوهريّة في بنية التمويل النيوليبرالي: الإفراط في الاستدانة، والغموض في أسواق المشتقات المالية خارج البورصة، والاستيلاء على الجهات التنظيمية، وسوء تسعير المخاطر الثانوية. وكان الانهيار الوشيك للنظام المالي العالمي في سبتمبر/أيلول 2008 - والذي اتسم بإفلاس ليمان براذرز والإنقاذ الطارئ للمجموعة الدولية الأمريكية وسيّتي جروب والعديد من المؤسسات الكبرى الأخرى - يتطلب تعبئة غير مسبوقّة للموارد العامة في مختلف الاقتصادات المتقدمة

كان تنسيق الاستجابة السياسية الدولية للأزمة في البداية من خلال مجموعة العشرين، التي تم رفعها إلى مستوى القادة في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، وكانت بمثابة منتدى لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والإصلاح التنظيمي المالي، وهو الأمر الذي لم تتمكن منه مجموعة السبع الأقدم. وقد حال النشر السريع للحوافز المالية، والتنسيق في توفير السيولة من البنك المركزي، وإعادة رسملة القطاع المالي، دون تكرار الدوامة الانكماشية التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فإن المحور اللاحق للتشف في أوروبا اعتبارًا من عام 2010 فصاعدًا - مدفوعًا بالخوف بشأن القدرة على تحمل الديون السيادية وتم فرضه من خلال الشروط المرتبطة بعمليات الإنقاذ في منطقة اليورو - أدى إلى إطالة أمد الركود، وتوليد بطالة هائلة، وزيادة السخط السياسي.

وبالتالي ففي ظل الظروف الراهنة، أصبح النظام الاقتصادي الدولي يتعرض لضغوط شديدة مرة أخرى. ذلك أن التقارب بين التعددية القطبية الجيوسياسية، والتحديات المرتبطة بالثورة الرقمية، والأزمة المالية في عام 2008 وتوابعها السياسية، وحالة الطوارئ المناخية الشاملة، كل هذه العوامل تعمل على إجهاد قدرة المؤسسات القائمة - المصممة لعالم مختلف وتعكس توزيعًا مختلفًا للقوة - على إدارة الاقتصاد العالمي بشكل فعّال أو مشروع. وبالتالي قد تؤدي هذه التحديات إلى تسريع وتيرة إصلاح البناء المؤسساتي للمنظومة الاقتصادية الدولية الحالية، والتأسيس لاتفاقية بريتون وودز جديدة للقرن الحادي والعشرين. أو انهيار التعاون المتعدد الأطراف بشكل أكثر فوضوية.